مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية
مجلد (21) عدد (3) 2025

اثر المخاطر المصرفية على الاستقرار المصرفي دراسة تحليلية لعينة من المصارف المدرجة في سوق العراق للاوراق المالية الخاصة للفترة (2011-2023)

حوراء عبد اللطيف عبود
هيئة البحث العلمي، مركز البحوث النفسية
hawraa.abdullatif@s.uokerbala.ed

داليا هيثم خليل
جامعة تكنلوجيا المعلومات والاتصالات
Dalya.albayati95@gmail.com

المستخلص

يوضح البحث اثر المخاطر المصرفية "مخاطر الائتمان ومخاطر السيولة "على الاستقرار المصرفي وذلك لعينة المصارف المدرجة في سوق العراق الاوراق المالية واجري البحث على 3 مصارف تجارية في سوق العراق الاوراق المالية للفترة من 2011-2023 مصرف اشور ومصرف بغداد ومصرف الشرق الاوسط واعتمد البحث على القوائم المالية السنوية لمصارف عينة البحث وتم استخدام مؤشرات مالية للقياس مخاطر السيولة (النقد في المصارف \اجمالي الودائع) و (القروض والسلف \اجمالي الودائع)اما مخاطر الائتمان تم استخدام مؤشر (القروض \اجمالي الموجودات) وتوصل البحث العمل على ايجاد التوازن بين الاستقرار المصرفي والمخاطر المصرفية لان من المواضيع المهمة التي يجب على المصارف الاهتمام بها وان تحليل مؤشرات المخاطر المصرفية يساعد صناع القرار في تحديد نقاط القوة والضعف .ومن الضروري تقوم المصارف العراقية بصياغة ستراتيجيات يمكن من خلالها تحديد المخاطر التي تتعرض لها والاحتفاظ بالاحتياطيات كافية تمكنها من مواجهة تلك المخاطر وارشاد القطاع الاقتصادي بأهمية القطاع المالي لغرض تنفيد مخاطر الائتمان.

الكلمات المفتاحية *(المخاطر المصرفية ، الاستقرار المصرفي، سوق العراق للأوراق المالية الخاصة)*

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية
مجلد (21) عدد (3) 2025

The impact of banking risks on banking stability: an analytical study of a sample of banks listed on the Iraqi private securities market for the period (2011-2023)

Howra Abdel-Latif Abboud
Scientific Research Authority,
Psychological Research Center
hawraa.abdullatif@s.uokerbala.ed

Dalya Haitham khaleel
University of Information Technology and Communications
Dalya.albayati95@gmail.com

Abstract

This study demonstrates the impact of banking risks (credit risk and liquidity risk) on banking stability for a sample of banks listed on the Iraqi Stock Exchange. The study was conducted on three commercial banks on the Iraqi Stock Exchange for the period from 2011 to 2023: Ashur Bank, Bank of Baghdad, and Middle East Bank. The study relied on the annual financial statements of the sample banks. Financial indicators were used to measure liquidity risk (cash in banks / total deposits) and (loans and advances / total deposits). For credit risk, the indicator (loans / total assets) was used. The study concluded that a balance should be struck between banking stability and banking risks, as this is an important topic that banks must address. Analyzing banking risk indicators helps decision-makers identify strengths and weaknesses. It is essential for Iraqi banks to formulate strategies to mitigate the risks they are exposed to, maintain sufficient reserves to enable them to confront these risks, and guide the economic sector to the importance of the financial sector in mitigating credit risks

Keywords: *(Banking risks, banking stability, Iraq private stock market)*

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية
مجلد (21) عدد (3) 2025

1- المقدمة:

يعد القطاع المصرفي مركزا هاما في النظام الاقتصادي والمالي ,لما له من تأثير كبير لا يمكن تجاهله في مجال التنمية الاقتصادية ,من خلال الخدمات المصرفية التي يتم تقديمها بكافة أنواعها، حيث تجمع المدخرات معظم مساهمات المجتمع ,وتمنح الائتمان لجميع الأنشطة الاقتصادية والاستثمارية. تعد المخاطر المصرفية هي من أكبر التحديات التي تواجه البنوك. وبما أن المخاطر التي تتعرض لها البنوك التجارية كثيرة ومتنوعة، تعتبر مخاطر السيولة والائتمان من أهم المخاطر لما لها من تأثير كبير على حجم الخسارة التي يتعرض لها البنك في حال حدوثها. وقد تزايدت هذه المخاطر، وأصبح لزاماً على إدارة البنك التعامل مع المخاطر المحتملة، والبحث عن أسباب حدوثها، ومحاولة تجنبها. وتعزيز التأثيرات الإيجابية ومحاولة تنميتها، كذلك مع التركيز على أهمية تحقيق مستويات جيدة من الاستقرار المصرفي الذي ,يعد ركيزة أساسية تسعى إليها البنوك تحقيقها عند القيام بالعمليات المصرفية، في ظل التطورات التي تشهدها الساحة الاقتصادية والمالية مجال ، ويتحقق الاستقرار المصرفي عندما تكون البنوك التجارية قادرة على مواجهة المخاطر وأي آثار سلبية وكذلك فرض الرقابة على البنوك للمحافظة على سلامة المركز المالي وتحقيق سلامة مصرفية قطاع يحفظ حقوق المستثمرين والمودعين ، ولتحقيق هدف البحث تم تقسيمه إلى المحاور الآتية:

المبحث الأول

منهجية البحث ودراسات سابقة

اولا:مشكلة البحث

تعد المخاطر المصرفية من أهم التحديات التي تواجه إدارة البنوك، وأن التعامل مع هذه المخاطر ليس بالأمر السهل ,بسبب المشاكل الهيكلية والتنظيمية ومن أبرز التحديات التي تواجه إدارة البنوك العراقية والتي تمثل بعدم استقرار الوضع الاقتصادي والسياسي، والذي أدى بدوره إلى عدم استقرار البيئة الاستثمارية، وبالتالي ضعف ارتباط البنوك العراقية بالجهاز المصرفي. العالمية، مما أدى إلى تراجع القطاع المصرفي العراقي عن مواكبة التطورات والمتغيرات المصرفية على المستوى العالمي، ولذلك يمكن تحديد مشكلة محورية مفادها ((هل هناك تأثير للمخاطر المصرفية (السيولة) على العمل المصرفي (استقرار البنوك في عينة البحث) ؟

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية
مجلد (21) عدد (3) 2025

ثانيا:أهمية البحث

1- البحث والتحقق من أهمية المخاطر المصرفية وأنواعها في تحقيق الاستقرار المصرفي والتباين في مستوى هذا التأثير من وقت لآخر.

2- الإحاطة بأهمية الاستقرار المصرفي الذي أصبح هدفاً تسعى البنوك إلى تحقيقه، خاصة بعد تعرض البنوك مؤخراً لأزمات مالية متكررة.

3- تعتبر معرفة المخاطر المصرفية وكيفية معالجتها وإدارتها من أهم عوامل النجاح وازدهار الأنظمة المصرفية وتحقيق أهدافها، حيث أن عدم القدرة على إدارة المخاطر يؤدي إلى خسارة العوائد والفشل في تحقيق أهدافهم الإستراتيجية.

ثالثا: هدف البحث

يهدف البحث إلى تسليط الضوء على جانب معرفي وأكاديمي في العمل المصرفي ألا وهو المخاطر المصرفية ودورها في تحقيق الاستقرار المصرفي من خلال بيان أثر المخاطر المصرفية والسياسة المعتمدة في البنوك التجارية لنفس الدراسة في تعزيز المخاطر والحد منها.

رابعاً: فرضيات البحث

1) هل يوجد تأثير لمخاطر السيولة والائتمان (مؤشر النقد المصرفي إلى إجمالي الودائع) على الاستقرار المصرفي للبنوك عينة البحث؟

2) هل هناك تأثير ل مخاطر السيولة (مؤشر السلف والقروض إلى إجمالي الودائع) ومؤشر الائتمان القروض \اجمالي الموجودات على الاستقرار المصرفي للمصارف عينة البحث؟

خامساً : مجتمع البحث وعينته

يتكون الجهاز المصرفي من البنوك التجارية فقط ويبلغ عددها (23) بنكاً. تم أخذ عينة مكونة من (3) بنوك تجارية.

سادساً : الحدود المكانية والزمانية للبحث:

- الحدود المكانية: سوق العراق للأوراق المالية
- الحدود الزمنية: حددت فترة البحث من (2011) إلى (2023). سابعاً: دراسات سابقة

1- دراسة (ا. د صبحي حسون)و(ضحى ذياب احمد) بعنوان (مخاطر السيولة المصرفية وتأثيرها على الاستقرار المصرفي) رسالة ماجستير

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية
مجلد (21) عدد (3) 2025

هدفت الدراسة إلى بيان مخاطر السيولة المصرفية على الاستقرار وقد توصلت الدراسة الى ان سيولة الجهاز المصرفي احدى العوامل المحدد الاستقرار المصرفي حيث ظهرت هذه العلاقة واضحة على ضوء الازمات المالية التي اثبتت عدم قدرة المصرف على الوفاء بالتزاماته المالية اتجاه المودعين سوف يؤدي الى تدهور الاستقرار المصرفي والمالي للبلد ولذلك فقد أوصت بانه ينبغي على البنك المركزي توجيه المصارف الاعداد خطة سنوية لتوفير وتنفيذ السيولة وايلاء من الاهتمام لنسب السيولة ولعل على استخدام واستثمار السيولة التي تزيد فوق النسب القياسية

2-دراسة (ايدن عب السعيد) بعنوان (تأثير بعض المتغيرات المالية على الاستقرار المالي) رسالة ماجستير

هدفت الدراسة إلى توضيح اهم المتغيرات السياسية المالية وقياس تأثيرها على الاستقرار المصرفي من خلال دراسة مؤشراته وتأثيرها على القطاع المصرفي من خلال فترة الدراسة ومعرفة مدى تأثيرها متغيرات السياسة المالية في تحقيق الاستقرار المصرفي في العراق وقد توصلت الى ان الدين العام الداخلي هو المتغير الاكثر تأثير وله علاقة عكسية مع مؤشرات الربحية ومخاطر سعر الصرف مع تزايد الدين العام الداخلي فأن ذلك سوف يؤثر سلبا على المؤشرات .

3- دراسة (Shahnaz , and other:2023) بعنوان (The Dynamic Effect of Operational Risk and Banking Stability)

(التأثير الديناميكي للمخاطر التشغيلية واستقرار البنوك)

يهدف هذا البحث إلى التحقيق في المخاطر التشغيلية بناءً على إرشادات بنك التسويات الدولية (BIS) للمخاطر التشغيلية. من خلال بيان العلاقة بين الاستقرار المصرفي والمخاطر التشغيلية باستخدام تحليل شامل لتأثير المخاطر التشغيلية والحجم على الاستقرار المصرفي. تظهر النتائج أن المخاطر التشغيلية لها علاقة سلبية كبيرة باستقرار البنوك، وهذا يزداد كثافة عندما نأخذ في الاعتبار حجم وتعقيد البنك.

4- دراسة (Consuelo Silva Buston: 2016) بعنوان (Active risk management and banking stability) إدارة المخاطر النشطة واستقرار البنوك

يهدف هذا البحث إلى بيان التأثير الصافي لتأثيرين متعارضين لإدارة المخاطر النشطة في البنوك على استقرارها، من خلال تقديم نموذجًا حيث تدير البنوك بنشاط مخاطر محفظتها من خلال شراء وبيع حماية الائتمان نجد أن البنوك التي تمارس إدارة المخاطر النشطة كانت أقل عرضة للإفلاس أثناء أزمة 2007-2009، على الرغم من أن ميزانياتها العمومية أظهرت مخاطر أعلى. تقدم هذه النتائج رسالة

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية
مجلد (21) عدد (3) 2025

مهمة لتنظيم البنوك، والتي ركزت بشكل أساسي على مخاطر الميزانية العمومية عند تقييم الاستقرار المالي .

المبحث الثاني

الجانب النظري: المخاطر المصرفية والاستقرار المصرفي

أولاً: المخاطر المصرفية

١ـ مفهوم المخاطرة:

لقد تعرض الكثير من الناس لتعريف المخاطر، وقد اختلفت تعريفاتهم حسب البيئة التي ينتمي إليها كل باحث، والهدف الذي يسعى إلى تحقيقه، والزاوية التي ينظر منها إلى الظاهرة قيد الدراسة. وعلى الرغم من اختلاف الآراء حول تعريف مفهوم المخاطر، إلا أننا سنعرض بعض هذه المفاهيم على النحو التالي: (أبو شهد، 2013: 18)

- هي حالة عدم اليقين المحيطة ,بالأحداث والنتائج المستقبلية (بيرج، 2010: 8)
- احتمال وقوع أحداث أو سلسلة من الأحداث خلال فترة زمنية محددة تؤثر سلباً على تحقيق هدف محدد. (الحسناوي والشرع: 2020, 23)
- هي المقياس النسبي لدرجة تقلب عوائد التدفقات النقدية ,التي سيتم الحصول عليها في المستقبل. (الهنوي، الشريعة، 2020)

٢ـ مفهوم المخاطر المصرفية

- هو الوضع الذي تواجهه جميع مؤسسات الأعمال في ممارسة أنشطتها. إلا أن هذا الوضع يعتبر أكثر عمقا في المؤسسات المالية، وخاصة المصرفية منها. ويرجع ذلك إلى طبيعة نشاط هذه المؤسسات الذي يقوم على المتاجرة في أموال الغير. والعمل على تعظيم أرباحها وزيادة قوة مركزها المالي من خلال تخفيف المخاطر المرتبطة بحالة عدم اليقين في أنشطتها عندما البدء في تقديم خدماتها. (الحي السيئ، 2014, 11)

- الخسائر المادية والمعنوية التي يتحملها البنك نتيجة مزاولة نشاط معين ذو طبيعة متقلبة وعوائد غير منتظمة، وبالتالي تختلف العوائد الفعلية المحققة عن العوائد المتوقعة التي يمكن تحقيقها من ذلك النشاط (العشبية، 2012،)

٣ـ أنواع المخاطر المصرفية

اولا: مخاطر السيولة

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية
مجلد (21) عدد (3) 2025

تعد السيولة لمحرك الأساسي لأي نشاط اقتصادي والعمود الفقري للمشاريع الاقتصادية والتنموية. يعني النقد ومدى إمكانية تحويل الأصل إلى نقد بسرعة وبدون خسائر، حيث أن الهدف هو الحفاظ على سيولة الأصل إلى نقد بسرعة ودون خسائر، حيث أن الهدف من الحفاظ على سيولة الأصل هو الحصول على إمكانية حول مواجهة الالتزامات التي قد تنشأ بمجرد توقعها (حجي، محمد,2020, 3) تعرف مخاطر السيولة بأنها عدم قدرة البنك على تقديم القروض في الوقت المناسب أو الوفاء بالتزاماته.(حجاجي ونور الهدى،2020: 22)

١- انواع مخاطر السيولة :والسيولة لها عدة أنواع، منها:

أ- مخاطر السيولة التمويلية: تظهر هذه مخاطر السيولة التمويلية عندما يكون البنك غير قادر على مواجهة التدفقات النقدية المتوقعة وغير المتوقعة بكفاءة، دون التأثير على العمليات اليومية التي يقوم بها البنك أو المركز المالي للبنك بشكل عام.

ب- مخاطر سيولة السوق: في بعض الأحيان قد يصعب على البنك التصرف في بعض الأصول التي يحتفظ بها سواء بالبيع أو حسب أسعار السوق السائدة، وبالتالي يصعب تسييلها.

ج- مخاطر السيولة العرضية: وتنشأ من عمليات السحب المفاجئة التي قد يتعرض لها البنك من العميل للإيداع أو السحب المفاجئ من الحسابات التي تتمتع بالتسهيلات الائتمانية الممنوحة لبعض العملاء. (قنقالجي،2010, 20)

٢- أسباب مخاطر السيولة:

أ- سحب الودائع بشكل غير متوقع: يمكن أن يسبب سحب مفاجئ للودائع من قبل العملاء، سواء بسبب القلق المالي أو الأزمات الاقتصادية، ضغطًا كبيرًا على سيولة البنك.

ب- التقلبات الاقتصادية: الأزمات المالية أو الركود الاقتصادي يمكن أن تؤدي إلى انخفاض الطلب على القروض أو إلى زيادة السحب من الودائع، مما يؤدي إلى نقص السيولة لدى البنك.

جـ- القيود المفروضة على الائتمان: في حال فرضت البنوك أو السلطات المالية قيودًا على الائتمان، قد يجد البنك صعوبة في الحصول على تمويل جديد لتلبية احتياجات السيولة.

د- الزيادة المفاجئة في طلب القروض: إذا كان البنك قد قدم قروضًا على المدى الطويل أو استثمر في أصول غير سائلة، فقد يواجه صعوبة في الحصول على السيولة اللازمة عندما يكون هناك زيادة غير متوقعة في طلب القروض.

ه ـ الإفراط في استثمار الأصول طويلة الأجل: إذا قام البنك بالاستثمار في أصول غير سائلة أو استثمارات طويلة الأجل، قد يجد صعوبة في بيع هذه الأصول بسرعة لتلبية التزاماته المالية.

و- عدم تنويع مصادر التمويل: اعتماد البنك على مصدر واحد أو محدود من التمويل قد يزيد من مخاطر السيولة في حالة حدوث أي اضطراب أو تقلبات في ذلك المصدر.

ي- فقدان الثقة: المخاطر المتعلقة بالسيولة قد تؤدي إلى فقدان الثقة من قبل العملاء والمستثمرين، مما قد يفاقم الوضع ويؤدي إلى سحب مزيد من الودائع أو انخفاض قيمة الأسهم (نجار ,2014 24).

٣- كيفية إدارة مخاطر السيولة

أ . إدارة الأصول والخصوم:- يمكن للبنك الحفاظ على التوازن بين الأصول السائلة والخصوم قصيرة الأجل، بحيث يتمكن من تلبية التزاماته دون اللجوء إلى بيع الأصول غير السائلة.

بـ . تنويع مصادر السيولة: - يعتمد البنوك الناجحة على تنويع مصادر التمويل من خلال القروض، السندات، الودائع، والاستثمارات الأخرى التي يمكن أن تتحول إلى نقود بسرعة.

جـ . المؤشرات والسياسات الاحترازية:- استخدام مؤشرات مثل نسبة السيولة السريعة و*نسبة السيولة الإجمالية* لمراقبة مستوى السيولة في البنك وتحديد إذا كان هناك حاجة لتعديل استراتيجيات الإدارة

دـ الاحتياطيات النقدية: - الاحتفاظ بمستوى مناسب من الاحتياطيات النقدية لمواجهة حالات الطوارئ أو الفجوات في السيولة

ه. التحوط ضد المخاطر:- بعض البنوك تستخدم العقود المشتقة أو أدوات التحوط لحماية نفسها ضد تقلبات السيولة.

٤- أثر مخاطر السيولة على البنك

1. العجز عن دفع الالتزامات: في حال واجه البنك نقصًا في السيولة، قد لا يكون قادرًا على دفع التزاماته المالية أو تلبية سحوبات العملاء، مما يمكن أن يؤدي إلى أزمة مالية حادة.
2. انخفاض التصنيف الائتماني: قد يؤدي فشل البنك في إدارة سيولته إلى خفض تصنيفه الائتماني، مما يزيد من تكلفة اقتراضه في المستقبل.
3. فقدان الثقة: المخاطر المتعلقة بالسيولة قد تؤدي إلى فقدان الثقة من قبل العملاء والمستثمرين، مما قد يفاقم الوضع ويؤدي إلى سحب مزيد من الودائع أو انخفاض قيمة الأسهم.

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية
مجلد (21) عدد (3) 2025

تعد مخاطر السيولة جزء أساسي من مخاطر إدارة البنوك التي قد تؤثر على قدرتها على الاستمرار في تقديم خدماتها المالية. لذلك، من المهم أن تتم إدارة السيولة بشكل فعال من خلال التنويع في مصادر التمويل، والحفاظ على الأصول السائلة، واتخاذ الإجراءات الاحترازية لتقليل التأثيرات السلبية في حال حدوث أزمات مالية.

ثانيا: مخاطر الائتمان

يعد الائتمان المصرفي من أكثر مجالات الاستثمار جاذبية للبنوك الذي يتمثل بشكل رئيسي في القروض التي تمنحها البنوك لعملائها. ويقصد بالائتمان هي الثقة التي تضعها البنوك في عملائها من ,خلال إتاحة مبلغ من المال لهم لاستخدامه في غرض محدد خلال فترة محددة ويتم سداده بشروط معينة مقابل عائد مالي متفق عليه (مكاوي،2013, 11) أما مخاطر الائتمان فتعتبر من أهم المخاطر التي تتعرض لها البنوك التجارية حيث تمثل حوالي 60% من إجمالي المخاطر. وينشأ من احتمال عدم قدرة أو رغبة المقترض أو الطرف الآخر في الوفاء بالتزاماته المالية، المتمثلة في كل أو جزء من الفوائد المستحقة أو أصل القرض أو كليهما. . (العزاوي، 2010, 141)

١ـ أسباب المخاطر الائتمانية:

أ. تعثر المقترضين: يحدث عندما يفشل الأفراد أو الشركات في الوفاء بالمدفوعات المستحقة، مثل عدم سداد القروض أو الفوائد.

ب. ضعف الأداء المالي للعملاء: إذا كان لدى العميل سجل مالي ضعيف أو غير مستقر، فإنه يزيد من خطر التعثر في السداد.

ج. تغيرات اقتصادية غير مواتية: التغيرات الاقتصادية مثل الركود أو ارتفاع معدلات البطالة قد تؤدي إلى زيادة مخاطر التعثر في سداد الديون.

د. الممارسات الائتمانية غير السليمة: قد يؤدي تقديم القروض بشكل غير دقيق أو دون دراسة كافية للقدرة الائتمانية للعملاء إلى زيادة المخاطر

٣ـ أثر المخاطر الائتمانية على البنوك:

- الخسائر المالية: في حال عدم سداد العميل للقرض، فإن البنك يتكبد خسائر مالية قد تؤثر على أرباحه ورأس ماله.
- تدهور التصنيف الائتماني: تتأثر السمعة الائتمانية للبنك، مما قد يرفع تكلفة الاقتراض للبنك في المستقبل.

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية
مجلد (21) عدد (3) 2025

v - تأثير على السيولة: يمكن أن يؤثر العجز عن استلام المدفوعات على السيولة النقدية للبنك، مما يعرقل قدرته على تلبية التزاماته المالي

٣ـ طرق إدارة المخاطر الائتمانية:

ا. التقييم الائتماني: يُعتبر التقييم الدقيق للمقترضين من أولى الخطوات في إدارة المخاطر الائتمانية. يستخدم البنوك تقنيات متقدمة لتحليل القدرة الائتمانية للعملاء، مثل فحص السجل الائتماني، والعوائد المالية، والتاريخ المالي

ب. التنويع الائتماني: تنويع محفظة القروض وتقليل تعرض البنك لقطاع واحد أو فئة معينة من العملاء يساعد في تقليل المخاطر. على سبيل المثال، إذا كان البنك يقدم قروضًا فقط في قطاع واحد، فإن تقلبات هذا القطاع قد تؤثر على قدرة المقترضين على السداد.

ج. استخدام الضمانات:- طلب الضمانات أو الكفالات من المقترضين قد يساعد في تقليل الخسائر المحتملة في حالة التعثر في السداد.

د. متابعة الحسابات المتعثرة:- يراقب البنك القروض المتعثرة بشكل مستمر ويقوم باتخاذ إجراءات مثل إعادة هيكلة الديون أو اتخاذ إجراءات قانونية لاسترداد الأموال(قنطار:2010, 30).

ه. استخدام أدوات التأمين ضد المخاطر الائتمانية: البنوك يمكن أن تستخدم أدوات مثل التأمين على القروض أو التحوط ضد المخاطر الائتمانية عبر عقود مشتقات مالية لحماية نفسها من الخسائر المحتملة.

ثالثا:ـمخاطر السوق

وتعرف بأنها المخاطر التي تتعرض لها الأرباح أو رأس المال، نتيجة التغيرات في القيمة السوقية لجميع الأوراق المالية التي يحتفظ بها البنك. (هودينج وروز 2008, 215)

رابعا:ـ خطر اعسار البنوك

تعرف الملاءة المالية بأنها صافي رصيد البنك، أي الفرق بين قيمة والتزاماته استخداماته . ولذلك نقول إن البنك يتمتع بالملاءة المالية ,إذا تجاوزت استخداماته التزاماته. ويعود وجود مخاطر الملاءة إلى عدم كفاية رأس المال لاستيعاب الخسائر التي قد تحدث، وبالتالي تؤثر هذه الخسائر على المودعين والدائنين. ولذلك تهتم البنوك التجارية بمدى كفاية رأس المال للبنوك حيث تعتبر ضمانة لحقوق المودعين والدائنين ((الملوي، 2013: 21))

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية
مجلد (21) عدد (3) 2025

خامسا:- المخاطر التشغيلية

هي المخاطر الناتجة عن ضعف الرقابة الداخلية ,أو فشل البنك نتيجة عدم الكفاءة أو فشل الإجراءات الداخلية بسبب الأنظمة أو الأفراد أو بسبب الظروف الخارجية (ماماندي 2012: 235)

سادسا- المخاطر السياسية

وتتمثل بالآثار الناتجة عن مخالفة التشريعات ,والقوانين في الدول التي تعمل فيها البنوك، حيث يجب على البنوك أن تكون على دراية تامة ,ولديها معرفة دقيقة بقوانين وأنظمة الدولة التي تعمل فيها من أجل الحد أو التقليل من تأثير هذه المخاطر. وقد تنشأ هذه المخاطر عند مخالفة القوانين والقواعد والأنظمة المعمول بها، خاصة تلك المتعلقة بمكافحة غسل الأموال، أو عند مخالفة البنك لرأس المال. نسبة الكفاية من خلال الحفاظ على الحد الأدنى من نسبة كفاية رأس المال (Narayan & MAHADEVA: 2016: 1218).

٤- العوامل المؤثرة على المخاطر المصرفية

أ- تقلبات العوامل الخارجية: إن التقلبات والتغيرات في أسعار الصرف وأسعار الفائدة لها تأثير على ميزانية المؤسسات. كما أنه قد يحول أرباحه إلى خسائر ويؤثر أيضاً على خزينة البنك، وبالتالي بسبب البنك حساس للتغيرات في أسعار الفائدة.

ب- التغييرات القانونية والإشرافية: تعتبر هذه التغييرات داعمة لمعايير إدارة الائتمان السليمة، كما أن إنشاء رقابة رسمية على مركز المخاطر يعكس جودة المعايير التي تلتزم إدارة البنك بتطبيقها.

ج- الانشطة المالية: لا تظهر بعض الأنشطة المالية للبنك في الميزانية العمومية على شكل التزامات أو أصول بالرغم من تأثيرها الواضح على عوائد البنك ومخاطره. هذه هي تلك الأنشطة التي تولد الأرباح أو النفقات دون امتلاك الأصول التي تخلق الالتزامات.

د- التطورات التكنولوجية: التطورات التي تحدث في مجال تكنولوجيا المعلومات تؤثر على عملية شاملة تتضمن تحديد قياس وإدارة المخاطر، كما هي التكنولوجيا تعتبر من العوامل الرئيسية التي تساهم في تحديد مزايا المنافسة بين المختلفين المؤسسات.

ه- الضغوط التنافسية: البيئة التنافسية التي تعمل فيها البنوك تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر على المخاطر، وبالتالي تقوم البنوك بإعداد نفسها لمواجهة المنافسة. (نجار، 2014: 49)

٥- قياس المخاطر المصرفية

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية
مجلد (21) عدد (3) 2025

هناك مؤشرات لقياس مخاطر السيولة أهم المؤشرات المستخدمة لقياس وتقدير مخاطر السيولة في البنوك التجارية هي: -

- إجمالي النقد لدى البنوك إلى إجمالي الودائع: تشير الزيادة في هذا المؤشر إلى انخفاض مخاطر السيولة، على اعتبار أن ذلك يعكس زيادة في التدفق النقدي سواء في الصندوق أو لدى البنك، وبالتالي زيادة قدرة البنك على أداء التزاماته المالية المتفق عليها في الوقت المحدد.

مؤشر إجمالي النقد لدى البنوك إلى إجمالي الودائع = (إجمالي النقد لدى البنك)/(إجمالي الودائع) *100% (خضر، بسيم، 2015: 208)

- إجمالي القروض إلى إجمالي الودائع (نسب التشغيل): وتشير الزيادة في هذا المؤشر إلى زيادة مخاطر السيولة حيث يؤدي ذلك إلى زيادة نسبة القروض التي لا يمكن تسييلها بسهولة عند الحاجة إلى السيولة. ومن ناحية أخرى، فإن زيادة نسبة القروض إلى الودائع تؤثر على وضع البنك وتؤدي إلى زيادة مصادر النقد الجديدة لتلبية طلبات الإقراض الجديدة.

مؤشر إجمالي القروض إلى إجمالي الودائع = (إجمالي القروض) / (إجمالي الودائع) *100% (الروبيس، رائد، 2011: 177)

ثانيا: الاستقرار المصرفي

يعد الجهاز المصرفي أهم مكونات النظام المالي، وهو الممول الأساسي للتنمية الاقتصادية والحفاظ على استقرارها. ويعتبر ركيزة مهمة في رفع قدرة البنوك على أداء مهامها وينعكس ذلك في تقديم الخدمات المصرفية المتمثلة في توفير السيولة وتوفير الائتمان المالي، والذي من خلاله يتماسك النظام المالي في الدولة. قادر على المواجهة الداخلية والصدمات الخارجية ووجود نظام مصرفي سليم يعد من الركائز المهمة لسلامة البنك النظام المصرفي ككل والقطاع الاقتصادي بشكل عام.

١ : مفهوم الاستقرار المصرفي

إن مفهوم الاستقرار المصرفي جديد مقارنة بالاستقرار النقدي والاقتصادي. وقد تناولتها العديد من الجهات الدولية والإقليمية، بالإضافة إلى الاقتصاديين والباحثين، إلى درجة أنهم لم يتوصلوا إلى تعريف محدد ومقبول على نطاق واسع. ولهذا السبب تتضمن الأدبيات الاقتصادية مفاهيم متعددة، إلا أنها تشير في الغالب إلى غياب الأزمات المصرفية والتوزيع الكفء للموارد المالية مع قدرة الدولة على القطاع المصرفي قادر على تحمل الصدمات (ميغيل وتشارلز : 2009, 4).

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية
مجلد (21) عدد (3) 2025

وعرفة اخر هو الوضع الذي يكون فيه النظام المالي قادر على العمل بكفاءة وحكمة دون انقطاع في مواجهة الازمات (مصرف البحرين المركزي cbb)

٢ـ تحليل العلاقة بين المخاطر المصرفية والاستقرار المالي

يعتبر الاستقرار المالي من الأهداف الأساسية التي تسعى البنوك إلى تحقيقها لضمان الاستدامة والنمو على المدى الطويل. يرتبط الاستقرار المالي ارتباطًا وثيقًا بإدارة المخاطر المصرفية بشكل فعّال. فكل نوع من المخاطر المصرفية يمكن أن يؤثر على قدرة النظام المالي على الحفاظ على توازنه واستقراره. ويشمل ذلك المخاطر الائتمانية، التشغيلية، السيولة، و*السوقية*.

اولا. مفهوم الاستقرار المالي:

الاستقرار المالي يُعَرّف على أنه حالة من التوازن التي يتم فيها تقديم الخدمات المالية بشكل فعال وآمن، بدون تهديدات تقود إلى اضطراب النظام المالي أو فشل المؤسسات المالية. وهذا يشمل قدرة البنوك على:

- تلبية احتياجات العملاء بما في ذلك سحب الودائع، تقديم الائتمان، وغيرها من الخدمات.
- الحد من التقلبات الكبيرة في الأسواق المالية.
- التأثير على الاستقرار المالي: عندما تتعرض البنوك لخسائر كبيرة نتيجة للمخاطر الائتمانية، قد يفقد النظام المالي الثقة في القطاع المصرفي، مما يؤدي إلى سحب الودائع و تهديد استقرار النظام المالي بشكل عام.

1. المخاطر الائتمانية والاستقرار المالي:

- العلاقة: تعتبر المخاطر الائتمانية من أكبر المخاطر التي تهدد الاستقرار المالي. إذا تزايدت القروض المتعثرة أو المدفوعات المتأخرة، فإن ذلك سيؤدي إلى خسائر مالية كبيرة للبنك، مما قد يؤثر على قدرته على الوفاء بالتزاماته. في حالة حدوث أزمة ائتمانية واسعة النطاق، يمكن أن يؤدي ذلك إلى انهيار النظام المصرفي في بعض الحالات، كما حدث في الأزمة المالية العالمية 2008.

2. مخاطر السيولة والاستقرار المالي:

- العلاقة: مخاطر السيولة تشير إلى قدرة البنك على الوفاء بالالتزامات المالية في الوقت المحدد. إذا كان البنك يواجه أزمة سيولة (عدم توفر النقد أو الأصول السائلة في الوقت المناسب)، فإنه قد يضطر إلى بيع الأصول بأثمان منخفضة أو الاستدانة من السوق بأسعار فائدة مرتفعة

- التأثير على الاستقرار المالي: إذا لم تتمكن البنوك من الوفاء بالتزاماتها، فإن ذلك قد يؤدي إلى أزمة سيولة قد تمتد إلى النظام المصرفي ككل، مما يهدد استقرار النظام المالي(عبد الستار :2012, 125).

3. المخاطر السوقية والاستقرار المالي:

- العلاقة: المخاطر السوقية تشمل تقلبات أسعار الفائدة، تقلبات أسعار الأسهم، أو أسعار السلع. هذه التقلبات يمكن أن تؤثر على القيمة السوقية للأصول التي يمتلكها البنك، مثل السندات أو الأسهم. عندما تتقلب أسواق المال بشكل مفاجئ، فإن البنوك قد تتعرض لخسائر كبيرة تؤثر على قدرتها على الوفاء بالالتزامات .

- التأثير على الاستقرار المالي: زيادة المخاطر السوقية يمكن أن تؤدي إلى تدهور قيم الأصول، مما قد يسبب خسائر كبيرة للبنك. هذا يمكن أن يؤثر على النظام المالي بشكل عام، خصوصًا إذا كانت البنوك الأخرى تعرضت لنفس الظروف أو إذا كانت الأسواق المالية قد دخلت في حالة من الفوضى بسبب التذبذبات الكبيرة في الأسعار (شاهين :2005 , 15)

4. المخاطر التشغيلية والاستقرار المالي

- العلاقة: المخاطر التشغيلية تنشأ من فشل الأنظمة التكنولوجية، الأخطاء البشرية، أو الحوادث الأمنية. هذه المخاطر يمكن أن تؤدي إلى تعطيل العمليات اليومية للبنك، بما في ذلك إتمام المعاملات أو إدارة المخاطر.

التأثير على الاستقرار المالي: في حالة حدوث فشل تكنولوجي كبير أو هجوم إلكتروني ناجح، قد يتعرض البنك لخسائر كبيرة نتيجة لتعطل الأنظمة، مما قد يؤدي إلى فقدان الثقة من قبل العملاء والمستثمرين، وبالتالي تهديد الاستقرار المالي (لفتة 2013, 14).

ثانيا : تحليل مخاطر السيولة للبنوك عينة البحث للفترة (2011-2023)

تمثل مخاطر السيولة أحد أهم المخاطر التي تؤثر على الاستقرار المصرفي للبنوك، باعتبار أن مخاطر السيولة ترتبط عكسيا بنسب السيولة التي تعكس حجم النقد الموجود لدى البنوك أو الأصول التي يمكن تسييلها بسرعة وبأقل الخسائر، ونظرا لوجود أكثر من مؤشر لقياس سيولة البنوك. تم إيجاد مقدار السيولة من خلال قسمة النقد الموجود لدى البنوك على إجمالي الودائع، وتم استخدام المعادلة أدناه والغرض من قياس سيولة البنوك عينة البحث.

1- مؤشر السيولة = النقد في البنوك / إجمالي الودائع 100%

2- مؤشر السيولة = القروض والسلف / اجمالي الودائع 100%

ثالثا: تحليل مخاطر الائتمان لعينة البحث للفترة (2011-2023)

تمثل مخاطر الائتمان اهم المخاطر التي تؤثر على الاستقرار المصرفي, باعتبار ان مخاطر الائتمان ترتبط عكسيا بنسب الائتمان التي تعكس القروض /اجمالي الموجودات وان كلما زادت النسبة زادت المخاطر الائتمانية التي تواجهها البنوك وللحد من هذه المخاطر يجب على المصارف الموازنة بين القروض والموجودات .

الجانب التطبيقي (تحليل مؤشرات المخاطر وبيان أثرها على عينة البحث)

مؤشر السيولة = النقد /اجمالي الودائع				
السنة	مصرف اشور	مصرف بغداد	مصرف الشرق الاوسط	المتوسط الحسابي لكل المصارف
2011	0.148	0.654	0.731	0.511
2012	1.170	7.760	0.753	3.228
2013	0.262	0.728	0.764	0.585
2014	2.270	0.700	0.976	1.315
2015	2.810	0.950	0.980	1.580
2016	1.510	0.685	1.140	1.112
2017	1.520	0.685	1.279	1.161
2018	1.034	0.782	1.085	0.967
2019	0.970	0.611	1.172	0.918
2020	1.011	1.192	1.161	1.121
2021	2.127	6.300	1.184	3.204
2022	1.440	6.240	1.387	3.022
2023	1.990	0.590	1.147	1.242
المتوسط الاجمالي	1.405	2.144	1.058	1.536

المصدر: الجدول رقم (1) من اعداد الباحثات البيانات المالية المنشورة في سوق العراق اللاوراق المالية 2011-2023

- مؤشر السيولة = النقد في البنوك / إجمالي الودائع 1

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية
مجلد (21) عدد (3) 2025

وأظهرت النتائج في الجدول (1) أعلى وأقل مبالغ مؤشر السيولة لكل بنك على حدة خلال فترة البحث.

أعلى قيمة لمؤشر السيولة لمصرف آشور كانت في عام 2015 حيث بلغت 2.810. ولذلك فهو يشير إلى انخفاض المخاطر التي يتعرض لها البنك نتيجة زيادة النقدية في الصندوق بنسبة أكبر من إجمالي الودائع. أدنى مبلغ لمؤشر السيولة كان في عام 2011 حيث وصل إلى (0.148) مما يدل على زيادة مخاطر السيولة التي قد يتعرض لها البنك نتيجة ارتفاع السيولة.

الودائع وانخفاض النقد في الصندوق. متوسط مؤشر السيولة لمصرف آشور خلال فترة البحث كانت (1.405)

كما أظهرت نتائج تحليل بيانات مصرف بغداد أن أعلى مبلغ تم الوصول إلى مؤشر السيولة (7.760) خلال عام 2012. وبالتالي فإن ذلك يشير إلى انخفاض مخاطر السيولة التي يتعرض لها المصرف. ويرجع ذلك إلى قيام إدارة المصرف بتوفير السيولة اللازمة للمواجهةعمليات السحب المفاجئة من خلال الاعتماد على الإيرادات المتولدة من العملات. وغيرها من الاستثمارات المالية كذلك الإيرادات الناتجة عن شراء وبيع العملات الأجنبية. كما وصل مؤشر السيولة إلى أدنى مستوياته خلال عام 2023 حيث بلغت (0.590) مما يدل على زيادة مخاطر السيولة التي قد يتعرض لها المصرف نتيجة انخفاض النقد الموجود في الصندوق مقابل زيادة حجم الوديعة. متوسط مؤشر السيولة لمصرف بغداد خلال فترة البحث كان (2.144)

وأظهرت النتائج أن مؤشر السيولة لمصرف الشرق الاوسط بلغ أعلى مستوياته خلال عام 2022،ليصل إلى (1.387) مما يشير إلى انخفاض مخاطر السيولة التي يتعرض لها البنك نتيجة زيادة حجم النقد في الصندوق. وقد تم الوصول إلى أدنى مبلغ لمؤشر السيولة خلال العام 2011 حيث بلغت (0.731)، وبالتالي فإن ذلك يشير إلى زيادة مخاطر السيولة التي يتعرض لها البنك كنتيجة لانخفاض الأصول المتداولة، بما في ذلك الأموال، نتيجة لانخفاض مصادر التمويل القصير والطويل الأجل. وبلغ متوسط مؤشر السيولة لمصرف الشرق الأوسط خلال فترة الدراسة (1.058)

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية
مجلد (21) عدد (3) 2025

مؤشر السيولة =اجمالي القروض والسلف / اجمالي الودائع				
السنة	مصرف اشور	مصرف بغداد	مصرف الشرق الاوسط	المتوسط الحسابي لكل المصارف
2011	0.320	0.208	0.373	0.300
2012	0.700	1.311	0.302	0.771
2013	1.160	0.140	0.374	0.558
2014	0.040	0.185	0.524	0.250
2015	0.102	0.313	0.452	0.289
2016	0.063	0.246	0.070	0.126
2017	0.550	0.007	0.083	0.213
2018	0.115	0.006	0.096	0.072
2019	0.038	0.003	0.021	0.021
2020	0.220	0.036	0.024	0.093
2021	0.722	0.011	0.042	0.258
2022	0.970	0.005	0.430	0.468
2023	0.190	0.007	0.478	0.225
المتوسط الاجمالي	0.399	0.191	0.251	0.280

المصدر: الجدول رقم (2) من اعداد الباحثات بالاعتماد على البيانات المالية المنشورة في سوق العراق اللاوراق المالية 2011-2023

ثانياً: مؤشر إجمالي القروض إلى إجمالي الودائع

وتم حساب مؤشر إجمالي القروض إلى إجمالي الودائع من خلال قسمة إجمالي القروض على إجمالي الودائع، وقد تم استخدام ما يلي لفرض قياس هذا المؤشر على البنوك عينة البحث للفترة (2023-2011).

وأظهرت النتائج في الجدول (2) أعلى وأدنى مؤشر لإجمالي القروض إلى إجمالي الودائع لكل بنك على حدةخلال فترة البحث.

أعلى مؤشر لإجمالي القروض إلى إجمالي الودائع لمصرف آشور في عام 2013 حيث بلغ (1.160). إذ تم استثمار جزء كبير من أموال المودعين في القروض الممنوحة لتحقيق زيادة في الإيرادات إلا أن ذلك سيعرض المصرف لمخاطر عالية تتمثل في إمكانية إفلاس المتعثرين وامتناعهم عن سداد القرض وفوائده، وكان أدنى مؤشر في عام 2019، عندما وصل(0.038). ونتيجة لتحوط المصرف في منح القروض لتجنب تعرضه للمخاطر، فقد بلغ متوسط مؤشر إجمالي القروض إلى إجمالي الودائع لدى مصرف اشور (0.399) .

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية
مجلد (21) عدد (3) 2025

وأظهرت نتائج تحليل بيانات مصرف بغداد أن أعلى مؤشر لإجمالي القروض إلى إجمالي الودائع هو (1.311) كانت في عام 2012 نتيجة توسع المصرف في منح القروض مقابل انخفاض في حجم الودائع النقدية. كما كان أدنى مؤشر في عام 2019 حيث بلغ (0.003) نتيجة لزيادة حجم الودائع النقدية. وبلغ متوسط مؤشر إجمالي القروض إلى إجمالي الودائع لمصرف بغداد (0.191) ويمثل أدنى معدل بين المصارف في عينةالبحث.

كما أظهرت النتائج أن أعلى نسبة إجمالي القروض إلى إجمالي الودائع لمصرف الشرق الأوسط كانت في عام 2014،حيث بلغت إلى (0.524) والتي كانت نتيجة لزيادة كبيرة في حجم الودائع النقدية وبعد ذلك بدأت بالانخفاض تدريجيا خلال السنوات التالية لتصل الى ادنى قيمة لها في عام 2019 حيث بلغت (0.021) نتيجة تراجع النمو الاقتصادي والعزوف عن الاقتراض بسبب تدهور الوضع الامني والسياسي والاقتصادي للبلاد وكذلك بلغ متوسط مؤشر اجمالي القروض الى اجمالي الودائع لدى لدى مصرف الشرق الأوسط (0.251).

مؤشر الائتمان = القروض / اجمالي الموجودات				
السنة	مصرف اشور	مصرف بغداد	مصرف الشرق الاوسط	المتوسط الحسابي لكل المصارف
2011	0.223	0.149	0.287	0.220
2012	1.890	0.971	0.120	0.994
2013	1.310	0.117	0.267	0.565
2014	0.195	0.014	0.275	0.161
2015	0.027	1.770	0.222	0.673
2016	0.011	1.620	0.027	0.553
2017	0.012	0.052	0.004	0.023
2018	0.096	0.043	0.052	0.064
2019	0.012	0.022	0.008	0.014
2020	0.052	0.027	0.026	0.035
2021	0.184	0.013	0.048	0.082
2022	0.265	0.003	0.137	0.135
2023	0.254	0.007	1.571	0.611
المتوسط الاجمالي	0.349	0.370	0.234	0.318

المصدر: الجدول رقم (3)من اعداد الباحثات بالاعتماد على البيانات المالية المنشوره في سوق العراق اللاوراق المالية

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية
مجلد (21) عدد (3) 2025

ثالثا: مؤشرالائتمان= القروض إلى إجمالي الموجودات

وتم حساب مؤشر الائتمان من خلال قسمة القروض على إجمالي الموجودات، وقد تم استخدام ما يلي لفرض قياس هذا المؤشر على البنوك عينة البحث للفترة (2011-2023).

وأظهرت النتائج في الجدول (3) أعلى وأدنى مؤشر لإجمالي القروض إلى إجمالي الموجودات لكل بنك على حدةخلال فترة البحث.

أعلى مؤشر للقروض إلى إجمالي الموجودات لمصرف آشور في عام 2012 حيث بلغ (1.890). في حين كان أدنى مؤشر في عام 2016، عندما وصل(0.011)، و بلغ متوسط مؤشر القروض إلى إجمالي الموجودات لدى مصرف اشور (0.349) .

وأظهرت نتائج تحليل بيانات مصرف بغداد أن أعلى مؤشر للقروض إلى إجمالي الموجودات هو (1.770) كانت في عام 2015 كما كان أدنى مؤشر في عام 2022 حيث بلغ (0.003) وبلغ متوسط مؤشر القروض إلى إجمالي الموجودات لمصرف بغداد (0.370)

كما أظهرت النتائج أن أعلى نسبة القروض إلى إجمالي الموجودات لمصرف الشرق الأوسط كانت في عام 2023،حيث بلغت إلى (1.571) و ادنى قيمة لها في عام 2017 حيث بلغت (0.004) وكذلك بلغ متوسط مؤشر القروض الى اجمالي الموجودات لدى لدى مصرف الشرق الأوسط (0.234) ويمثل أدنى معدل بين المصارف في عينةالبحث.

المبحث الرابع

الاستنتاجات والتوصيات

أولاً: الاستنتاجات

1. العمل على إيجاد التوازن بين الاستقرار المصرفي والمخاطر المصرفية في القطاع العراقي بشكل عام، ولذلك لأن موضوع دراسة الاستقرار المصرفي يعد من المواضيع المهمة التي يجب على المصارف الاهتمام بها، وبالتالي ضمان استمراريتها في السوق المصرفية.
2. إن تحليل مؤشرات المخاطر المصرفية واستقرار البنوك يساعد صناع القرار والهيئات ذات الصلة و الإشرافية على تحديد نقاط القوة والضعف في النظام المالي بسهولة حتى يتمكنوا من اتخاذ التدابير الوقائية لتجنب الأزمة المالية.

3. تتنوع العوامل المؤثرة على استقرار البنوك فهناك عوامل داخلية تتحكم في مسارها وعوامل خارجية خارجة عن سيطرته وهذه العوامل تؤثر فجأة على استقرار البنوك

ثانيا: التوصيات

1. من الضروري أن تقوم المصارف العراقية بصياغة السياسات والاستراتيجيات الكفيلة بتشخيص وتحديد المخاطر المصرفية التي قد تتعرض لها، فضلاً عن الاحتفاظ باحتياطيات كافية تمكنها من مواجهة تلك المخاطر والتحقق من مدى خطورة تأثيرها.
2. تأهيل الكوادر البشرية لضمان تطوير ثقافة وخلفية للتعامل مع المخاطر المصرفية، وتسليط الضوء على خطورة غيابها وما شابهها من انعكاسات سلبية على الاستقرار المصرفي.
3. تحقيق عناصر الانضباط والاستقرار من خلال إعداد دورات تعليمية وورش عمل وندوات لموظفي البنوك حول المخاطر المصرفية والاستقرار المصرفي.
4. التركيز على تضمين التوقعات المستقبلية ومتغيرات الاستقرار المصرفي في تقارير البنك المركزي العراقي، وكذلك مراجعة أساليب احتساب المؤشرات المستخدمة لقياس الاستقرار المصرفي بشكل دوري واختيار الأكثر ملائمة منها لحالة الاقتصاد العراقي.
5. ارشاد القطاع المصرفي بأهمية القطاع المالي لغرض تنفيذ سياسة الائتمان أي تجنب تمويل النشطة الاقتصادية في فترة الازدهار وتجنب اصدار الائتمان في فترة الركود الذي يؤدي الى تمديد مدته الزمنية .

المصادر

1 . أبو شهد، عبد الناصر، إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية، دار النفيس للنشر والتوزيع، الأردن، 2013.

2. العزاوي، محمد عبد الوهاب، والعزاوي، عبد السلام محمد خميس، الأزمات المالية قديماً وحديثاً، أسبابها وأصولها والدروس المستفادة منها، إثراء للنشر والتوزيع، الأردن، 2010.

3. الحسناوي، سالم صايل، والشرع، عقيل شاكر، إدارة المخاطر المالية والمصرفية، الطبعة الأولى، دار نيبور للطباعة والنشر والتوزيع، العراق، 2020.

4. حجاجي، سعود، ونور الهدى، محمد ي.، أثر إدارة مخاطر السيولة على ربحية المصارف التجارية، دراسة على عينة من المصارف التجارية العاملة في الجزائر (2011-2016)، مذكرة ماجستير، 2020.

5. شاهين، علي عبد الله، أثر تطبيق نظام التقييم المصرفي الأمريكي لدعم فعالية التفتيش على البنوك، بحث مقدم للجامعة الإسلامية، غزة، 2005.

6. عبد الستار، رجاء رشيد، تقويم الأداء المالي لمصرف الرشيد وأهمية قياس مخاطر السيولة، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد 31، 2012.

7. قنطار، سامي، صناعة التمويل في البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية، شعاع للنشر ودار العلوم، سورية، 2010.

8. مكاوي، محمد محمود، البنوك الإسلامية ومعضلة بازل من منظور الالتزامات والرضا ـ قرارات بازل، دار الفكر والقانون، مصر، الطبعة الأولى، 2013.

9. نجار، حياة، إدارة المخاطر المصرفية، إنهاء اتفاقيات بازل، دراسة لواقع البنوك التجارية العمومية الجزائرية، أطروحة دكتوراه، جامعة فرحات عباس، 2014.

Sources

1-Abdel-Hay, Muhammad Abdel-Hamid Abdel-Hay, The Use of Financial Engineering Techniques in the Management of Islamic Banks, Introduction to a Doctoral Thesis in Banking and Financial Sciences, University of Aleppo, 2014.

2-Abdel Aziz, REEM Abdel HALIM, 2017, The impact of the exchange rate system on the stability of the banking sector, Master's thesis in economics, Faculty of Economics and Political Science, 2017

3- Herbal /Adel, The Problem of Stable Bank Loans, a Financial Study in Algeria, Master's Thesis, Faculty of Economic Sciences, Commercial Sciences and Management Sciences, Department of Economic Sciences, University of Algiers, Algeria, 2012

4-Saud HAJJAJI, NOUR Al-Huda Muhammad Y., The impact of liquidity risk management on the profitability of commercial banks, a study of a sample of commercial banks operating in Algeria. A memorandum submitted for the period (2011 - 2016) to complete the requirements for an academic master's degree. Field: Economic Sciences, Facilitation Sciences and Commercial Sciences: Bank Finance 2020-

5-NAJJAR Hayat, Banking Risk Management, Ending the Basel Accords, Study of the Reality of Algerian Public Commercial Banks, a thesis to obtain a doctorate in economic sciences, FARHAT Abbas University, 2014

6-Muhammad JASSIM Muhammad, credit risk management and its impact on preventing collapse, an exploratory, comparative study in a sample of Iraqi government and private banks, College of Administration and Economics, University of Karbala, which is part of the requirements for obtaining a master's degree in financial and banking sciences, 2011.

7-WIJDAN SAWADI Abdul ZAID Al-ZUBAIDI, The impact of some financial variables on banking stability, a study in the Iraqi banking sector for the period (2010-2018), College of Administration and Economics, Al-QADISIYAH University, which is part of the requirements for obtaining a master's degree in financial and banking sciences, 2022

9-GHONEIM, ALAA ATTIA, quantitative tools for monetary policy and their role in achieving banking stability, University of KUFA, College of Education for Girls, Iraq, 2019.

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية
مجلد (21) عدد (3) 2025

10--Hamid, (2010), Essays on Liquidity Risk and Banking fragility, Dynamic Depositor Discipline and in formation Disclosure: An Empirical Analysis on the East Asian Bank the University of Empirical shisha, C